اقتصاد

مصر تتوسع في الاقتراض الدولي

القاهرة ـ **العربي الجديد**

قال وزير المالية المصري، محمد معيط، أمس الثلاثاء، إنّ مصر تدرس إصدار سندات مرتبطة بالتنمية المستدامة.

وأضاف معيط، في تصريحات صحافية محلية، «أننا نستهدف التوسع في إصدار السندات الخضراء» لتوفير التمويل المستدام للمشروعات الصديقة للبيئة في مجالات الإسكان والنقل النظيف والطاقة المتجددة والحد من التلوث والتكيف مع تغير المناخ ورفع كفاءة الطاقة، والإدارة المستدامة للمياه والصرف الصحي.

وأوضح الوزير أن الطرح الأول للسندات الخضراء البالغة قيمته 750 مليون دولار جعل مصر ضمن الدول التي تلعب دورًا قياديًا في التنمية الخضراء، وأصبحت لها الريادة في مجتمع الاستثمار النظيف والصديق للبيئة في المنطقة.

وحسب بيان سابق لوزارة المالية، تستهدف الحكومة من خلال التوسع في السندات الدولية، تحقيق المستهدفات المالية، الاقتصادية، والتنموية من خلال تنويع مصادر تمويل عجز الموازنة العامة للدولة، وتوفير المخصصات المالية اللازمة للمشروعات الاستثمارية، على نحو يتسق مع جهود الدولة في تعزيز أوجه الإنفاق على تحسين مستوى معيشة المواطنين.

واتجهت مصر إلى التوسع في الاستدانة الخارجية والمحلية للحد من الأزمة المالية التي تعاني منها ولا سيما في ظل تداعيات جائحة كورونا على مختلف القطاعات الاقتصادية. وقال بنك التنمية الأفريقي، في تقرير صدر بشهر مارس/ آذار الماضي، إن جائحة كوفيد-19 تسببت في زيادة الأعباء المالية والفجوة التمويلية في مصر، محذراً من أن نحو 60% من إجمالي الديون الحكومية تحين آجالها خلال عام أو أقل.

وأضاف البنك في تقرير «آفاق الاقتصاد الأفريقي 2021»، أن الضغوط المالية دفعت السلطات المصرية للجوء إلى صندوق النقد الدولي خلال الأزمة لتأمين تمويل بقيمة 8 مليارات دولار، واللجوء إلى سوق السندات الدولية مرتين للحصول على 3,75 مليارات دولار في الأولى، بالإضافة إلى 5 مليارات دولار في المرة الثانية.

وحذر البنك من ارتفاع الدين الخارجي إلى 36% من الناتج المحلي الإجمالي، متوقعا أن تصعد نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي، إلى 90,6% خلال العام الجاري من 86,6% في 2019، قبل أن يعاود الهبوط إلى 77,2% بحلول 2025.

وارتفع الدين الخارجي لمصر إلى 134,8 مليار دولار بنهاية شهر مارس/ آذار الماضي، مقارنة بـ 111,29 مليار دولار خلال نفس الفترة من العام السابق.

ووفق البيانات التي نشرها البنك المركزي المصري على موقعه، الأحد الماضي، فقد ارتفع الدين الخارجي على أساس سنوي بنسبة 21,12%، بينما ارتفع على أساس ربع سنوي، بنسبة 4,3% مقارنة بـ 129,2 مليار دولار بنهاية ديسمبر/ كانون الأول 2020.

وقدرت الفوائد المطلوب سدادها عن القروض المحلية والأجنبية في مشروع الموازنة المصرية الجديدة 2021-2022، بنحو 579,6 مليار جنيه، ليبلغ إجمالي أقساط وفوائد الديون المستحقة في العام المالي الجديد نحو 1,172 تريليون جنيه (الدولار = 15,7 جنيهاً).

فيما استهدف مشروع الموازنة زيادة الإيرادات العامة للدولة إلى 1,365 تريليون جنيه، منها إيرادات ضريبية تقدر بنحو 983,1 مليار جنيه.

دين مصر الخارجي... المؤشر الخطر

مصطفى عبد السلام

من الصعب على أي عاقل أن ينظر بارتياح إلى رقم الدين الخارجي لمصر والبالغ نحو 135 مليار دولار بنهاية مارس/آذار الماضي. وليس في مقدور أي وطني يغار على هذا البلد ومستقبله أن يدافع عن هذا الاندفاع المحموم نحو الاقتراض في الوقت الذي تعاني فيه البلاد تراجعاً في إيرادات النقد الأجنبي. ولا توجد مبررات تبرر اقتراض البلاد أكثر من 90 مليار دولار خلال فترة لا تتجاوز 8 سنوات، وهو رقم يزيد عن إجمالي قروض نصف قرن. وإذا كان صانع القرار لا يدرك خطورة إغراق الدولة في مستنقع الديون فهذه مشكلة كبيرة، خاصة مع ما يترتب عليها من أعباء شديدة سواء لمالية الدولة، أو المواطن الذي يتحمل وحده عبء التكلفة في صورة زيادات في أسعار السلع والخدمات والضرائب والرسوم وخفض في مخصصات التعليم والصحة والدعم.

يزيد من ضبابية المشهد عدم وجود خطة واضحة لدى الحكومة للحد من الاقتراض، وهو ما يجعل البلاد عرضة للضغوط الخارجية وإملاءات صندوق النقد الدولي، ولنا في فترة حكم الخديوي إسماعيل عبرة، فقد أغرق البلاد في ديون خارجية ضخمة بحجة البحث عن تمويل لمشروعات كبرى، والنتيجة وقوع مصر تحت الاحتلال البريطاني في عام 1882. وفي العصر الحديث لنا عبرة من بلدان غرقت في الديون وأعلنت إفلاسها. أحدث مثال لبنان الذي دخل في نفق مظلم وأزمات مالية طاحنة تهدد وجود الدولة.

كما يزيد من ضبابية وتعقيد أزمة تفاقم الدين الخارجي لمصر أيضاً أمران، الأول هو أن حصيلة القروض توجه لتمويل مشروعات لا تدر عائدا دولارياً يمكّن الدولة من سداد أعباء الدين، وبالتالي يتم تحميل هذه الأعباء إلى المواطن واحتياطي النقد الأجنبي لدى البنك المركزي. والثاني هو أن كل المشروعات الكبرى بات مصيرها مرهوناً بالاقتراض من الخارج، والأمثلة كثيرة مثل مشروع الضبعة النووي الذي يعتمد على قرض روسي بقيمة 25 مليار دولار والقطار السريع 23 مليار دولار.

لا بد من وضع حد لهذا الاستسهال في الاقتراض الخارجي لمخاطره الشديدة على الأمن القومي المصري، ويكفي القول إن أقساط وفوائد الديون في الموازنة الجديدة 2021-2022 تبلغ تريليوناً و172 مليار جنيه، وهو مبلغ يقارب الإيرادات العامة. أي ببساطة مصر كلها تعمل وتنتج طوال العام لسداد بند واحد فقط هو أعباء الدين، وهو ما يعني أن البنود الأخرى من رواتب ودعم واستثمارات عامة يتم تمويلها بقروض جديدة، وهنا ندخل في دوامة كبيرة، تقترض الحكومة لسداد الديون القائمة، ومع كل قرض جديد تهلل الحكومة ومعها الإعلام معتبرة أن هذه شهادة ثقة بالاقتصاد.

قفزة في تجارة الصين وأوروبا

قال المتحدث باسم الهيئة العامة للجمارك الصينية، لي كوي ون، أمس الثلاثاء، إن التجارة الثنائية بين الصين والاتحاد الأوروبي شهدت نموا سريعا في النصف الأول من هذا العام، مما يدل على الحيوية والمرونة في تعاونهما التجاري. وقفزت التجارة بين الصين والاتحاد الأوروبي بنسبة 26,7 في المئة مقارنة بالعام الماضي إلى 2,52 تريليون يوان (389 مليار دولار) في النصف الأول من هذا العام، مما يجعل الاتحاد الأوروبي ثاني أكبر شريك تجاري للصين خلال هذه الفترة، وفقا لبيانات من الهيئة العامة للجمارك. وقال المسؤول الصيني إن حوالي 16,6 في المئة من الصادرات الميكانيكية والكهربائية الصينية تم شحنها إلى الاتحاد الأوروبي بينما تم شحن أكثر من ثلث السلع الاستهلاكية المستوردة إلى الصين من الاتحاد الأوروبي.

(Getty)

أسواق

تونس تصادق على قانون الإنعاش الاقتصادي

صادق البرلمان التونسي، مساء الإثنين، على مشروع قانون يتعلّق بإنعاش الاقتصاد المحلي، ضمن محاولات تتخذها البلاد لاستعادة الزخم الاقتصادي وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية. ويتضمن القانون الجديد، بحسب ما أورده وكالة أنباء تونس الرسمية، 20 فصلا تتعلق بعدة مجالات، بينها تخفيف العبء الجبائي على المؤسسات، ودفع الاستثمار من خلال تمكين الشركات من إعادة تقييم عقاراتها حسب قيمتها الحقيقية. كما تتضمن الفصول كذلك، إجراءات لإدراج الأنشطة والعملة المتأتية من الاقتصاد الموازي في الدورة الاقتصادية، عبر تسويات وتسهيلات لإدماج الاقتصاد غير المنظم في السوق المنظم.

فرنسا تغرم غوغل 500 مليون يورو

غرّمت وكالة مكافحة الاحتكار الفرنسية، أمس، شركة غوغل مبلغ 500 مليون يورو (593 مليون دولار)، لعدم احترامها حقوق الناشرين في البلاد.

وذكرت الوكالة (حكومية) في بيان، أن الغرامة جاءت بعد فشل شركة البحث العملاقة، في اتباع أمر لإبرام صفقة عادلة مع الناشرين لاستخدام محتواهم الإخباري على منصتها. كانت غوغل تجاهلت قرارا صدر في 2020، للتفاوض بحسن نية، لعرض مقتطفات من المقالات التي تعود لناشرين يقيمون في فرنسا، على خدمة اخبار محركْ البحث. وقالت رئيسة الوكالة إيزابيل دي سيلفا، بحسب البيان، إن «العقوبة تأخذ في الحسبان الجدية الاستثنائية للانتهاكات التي لوحظت من جانب غوغل».

60,39 مليار دولار قيمة صفقات «لانتشو» الصين

اختتم معرض لانتشو الصين الـ 27 للاستثمار والتجارة الذي أقيم في مقاطعة قانسو شمال غربي الصين بزيادة كبيرة في عدد وقيمة الصفقات الموقعة. وقال المنظمون إنه تم توقيع 697 صفقة بقيمة 390,92 مليار يوان (حوالي 60,39 مليار دولار) خلال الحدث الذي استمر خمسة أيام، بزيادة 18,7 في المائة في عدد الصفقات و43,2 في المائة في قيمتها، وذلك على اساس سنوي. وحسب اللجنة المنظمة، فإن معظم العقود كانت في مجالات الطاقة والمواد الجديدة والهندسة الكيميائية ومعدات التصنيع والزراعة الحديثة والمستحضرات الصيدلانية الحيوية والثقافة والسياحة. واقيم المعرض لاول مرة عام 1993.

الدولار يتجاوز 1000 ريال يمني في مناطق سيطرة الحكومة

سجّل الريال اليمني تدهوراً حاداً قياسياً في قيمته في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة المعترف بها دولياً، أمس الثلاثاء، مع تحذيرات من أزمة جديدة في البلد الغارق في حرب وضعته في قلب مجاعة كبرى. وبلغ سعر الصرف في عدن 1007 ريالات يمنية مقابل دولار واحد، وهو أعلى سعر صرف منذ بداية النزاع في 2014. يأتي ذلك بينما يعادل الدولار الواحد في صنعاء والمناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيين نحو 600 ريال، بحسب ما أفادت مصادر مصرفية لوكالة فرانس برس أمس. وكان مصدر في البنك المركزي اليمني في العاصمة المؤقتة للحكومة اليمنية عدن قد أعلن عن بدء حملة الإثنين «لوقف تدهور قيمة الريال بعد أن تعدى الأحد حاجز الألف مقابل الدولار» وسط تذمر شعبي واسع، وارتفاع غير مسبوق في أسعار المواد الغذائية. وأكد المسؤول أن «فرق التفتيش التابعة للبنك المركزي اليمني تقوم بالتعاون مع النيابة والشرطة بحملة واسعة ضد المتلاعبين بأسعار الصرف لوقف المضاربات بالعملة وضبط المخالفين والمتسببين في تدهور قيمة الريال مقابل العملات الأجنبية».

وأقرت جمعية صرافي عدن في اجتماع عقدته، مؤخراً، في هذا الخصوص عدداً من الإجراءات لضبط انهيار سوق الصرف، منها العمل على تفعيل التحويل المصرفي، والتوجيه للشركات والمؤسسات ومنشآت الصرافة لتسوية الأرصدة في الحسابات المتعلقة بالصرافين ووكلائهم وعدم السماح لعمليات السحب المكشوف، إضافة إلى منع عمليات البيع والشراء للعملات الأجنبية وتداولها. ولكن هذه الإجراءات لم تمنع من مواصلة انهيار العملة المحلية. وأكدت مصادر حكومية لـ«العربي الجديد»، في تصريحات سابقة، أن اليمن بحاجة للدعم الدولي العاجل لمساعدة الحكومة على التصدي للانهيار القياسي للعملة وضبط سوق الصرف المنفلتة بشكل كبير منذ مطلع الشهر الجاري. وكشفت المصادر عن مؤشرات الحصول على دعم مالي لتوفير احتياطي نقدي من الدولار في البنك المركزي اليمني لتغذية احتياجات السوق المصرفية واستيراد السلع الغذائية والعمل على توفير الخدمات العامة وتخفيف معاناة المواطنين من خلال استيعاب المنحة السعودية من المشتقات النفطية لتشغيل محطات الكهرباء.

ويشهد اليمن، أفقر دول شبه الجزيرة العربية، حرباً مدمّرة بين الحكومة والمتمردين منذ 2014، أدّت إلى أزمة إنسانية كبرى.

(العربي الجديد، فرانس برس)

مال وناس

آلاف الليبيين يلاحقون أموالهم المصادرة في تونس

زادت آمال آلاف الليبيين في استرداد أموالهم المصادرة في تونس، بعد تشكيل لجان مشتركة بين البلدين لإنهاء ملف المتضررين

تونس ـ **إيمان الحامدي**

يسعى ليبيون لاسترداد أموالهم المحتجزة والمصادرة في تونس، وسط مساعٍ حكومية من البلدين لإيجاد تسوية قانونية من أجل إعادة الأموال إلى أصحاب الحق منهم. وفي هذا السياق، تم تكليف لجان مشتركة بدراسة ملفات المتضررين ومساعدتهم على استرجاع ما صودر منهم. وطلبت التمثيليات الدبلوماسية الليبية في تونس (القنصلية العامة بصفاقس وسفارة ليبيا في تونس)، من الليبيين الذين تمت مصادرة أموالهم وممتلكاتهم في تونس إلى التقدم بطلبات من أجل استعادتها، شارحين فيها كافة الملابسات مشفوعة بالمستندات الدالة على ذلك، لإحالة الطلبات إلى لجنة رفع القيود على أموال وممتلكات المواطنين الليبيين المصادرة بالجمهورية التونسية.

ويعيد بدء التفاوض حول أموال وممتلكات الليبيين المصادرة الأمل لآلاف المتضررين خلال السنوات العشر الأخيرة، بعدما تسبب حجز الأموال في خسائر كبيرة لبعضهم وتعطل أعمالهم المرتبطة أساسا بالأنشطة التجارية. ولا تتوافر أي أرقام رسمية تحدد قيمة الأموال الليبية المحتجزة لدى تونس وأسماء مستحقيها وظروف احتجازها.

يقول المواطن الليبي عدنان إن جهاز الجمارك في مطار تونس قرطاج حجز عام 2015 مبلغ 5 آلاف دولار كان بحوزته عند مغادرة تونس بعدما استكمل رحلة علاج في أحد المصحات. وأكد عدنان لـ«العربي الجديد»، أنه كان يتردد على تونس بهدف العلاج من مرض وصفه بالخطير، وكان يجلب معه مصاريف التداوي نقدا بالدولار أو اليورو حسب العملة المتوفرة عندما كان بلده يعاني من شح كبير في السيولة ومن صعوبات في المعاملات المصرفية، غير أن الجمارك حجزت المبلغ بسبب مخالفته لقوانين الصرف وحيازة العملة الصعبة المطبقة في تونس.

وأضاف المتحدث أنه حاول إيجاد تسويات لاستعادة أمواله بتقديم دلائل على استعمال الأموال التي كانت بحوزته لأغراض علاجية غير أن ذلك لم يكن كافيا، حسب قوله، وتم احتجاز المبلغ، مشيرا إلى أنه سيقدم طلبا إلى لجنة رفع القيود عن أموال الليبيين من أجل استعادة أمواله. وتضغط السلطات الليبية لاستكمال تسوية نهائية لملف أموال مواطنيها المصادرة في تونس واستعادتها بعدما نوقش الملف بين سلطتي البلدين خلال الزيارة الرسمية لرئيس حكومة تونس هشام المشيشي إلى طرابلس في 22 مايو/ أيار الماضي. وأكد المكلف الإعلامي بسفارة ليبيا في تونس جمال الكافالي أن لجنة مشتركة متعددة الاختصاصات تشكلت بين البلدين لرفع قيود المصادرة عن أموال وممتلكات مواطنين ليبيين في تونس، مؤكدا أن اللجنة تشتغل فقط على أموال المواطنين ولن تشمل أعمالها أموال الدولة الليبية.

وأفاد الكافالي، في تصريح لـ«العربي الجديد»، بأن التمثيليات الدبلوماسية لبلاده فتحت باب التظلم للمواطنين من أجل تقديم ملفاتهم مشفوعة بالمستندات اللازمة بهدف حصر العدد التقريبي للمتضررين من المصادرة وضبط القيمة التقريبية للأموال والممتلكات التي جرى حجزها منذ عام 2011. وأشار الكافالي إلى أن السلطات التونسية أبدت تجاوبا كبيرا للبت في هذا الملف، موضحاً أن الأموال المحجوزة موزعة بين أجهزة الجمارك والشرطة والبنوك أيضا. وفسّر في السياق ذاته أن الليبيين يجلبون معهم إلى تونس سيولة بالعملة الصعبة لغاية التجارة أو العلاج أو تسيير أعمال شركاتهم، وهي أموال غير موثقة بفواتير في الغالب، وهو ما يبرر حجزها من قبل السلطات التونسية، مشيرا إلى أن العديد من التجار الليبيين تضرروا من هذا الإجراء الذي تسبب لهم في خسائر كبيرة.

ورجّح المكلف الإعلامي بسفارة ليبيا في تونس أن تتوصل اللجنة المشتركة إلى تسوية الملف بوجود إرادة سياسية من البلدين لتجاوزه وتسهيل انسياب السلع وحركة الأموال والأشخاص من الجانبين.

وجاء مطلب رفع التجميد عن حسابات الليبيين المجمدة في تونس كشرط أساسي من حكومة عبد الحميد الدبيبة لبناء مستقبل اقتصادي مشترك، في وقت تحوّلت فيه ليبيا إلى ساحة سباق للشركات على كعكة إعمار البلد المنهك من الحرب منذ 10 سنوات

10

جاء مطلب رفع التجميد عن حسابات الليبيين المجمدة في تونس شرطا اساسيا من حكومة عبد الحميد الدبيبة، لبناء مستقبل اقتصادي مشترك، في وقت تحوّلت فيه ليبيا الى ساحة سباق للشركات على كعكة اعمار البلد المنهك من الحرب منذ 10 سنوات

ويحتل الليبيون المجمدة في تونس كشرط أساسي من حكومة عبد الحميد الدبيبة لبناء مستقبل اقتصادي مشترك، في وقت تحوّلت الجارة الجنوبية لتونس إلى ساحة سباق واسعة للشركات التي تسعى للمشاركة في إعمار البلد المنهك من الحرب والتوتر الأمني الذي دام نحو عشر سنوات. وكان الدبيبة قد أكد، يوم 5 يوليو/ تموز الجاري، أن حكومته طالبت الحكومة التونسية باسترداد كل الأموال الليبية المحتجزة لديها، وأن تونس أبدت حسن النية في هذا الشأن. وأفاد في سياق متصل، بأن ضغوط الاتحاد الأوروبي بوضع تونس ضمن قائمة الدول التي تسهل تبييض الأموال، تسبب في مغالاة من الأجهزة الرسمية التونسية في التعامل مع الليبيين الذين يعتمدون على السيولة لتسيير عملياتهم، مشيرا إلى أن شركات ليبية تدفع أجور موظفيها عبر المصارف التونسية زمن الأزمة. وقبل الثورة في البلدين، كانت المصارف المشتركة أكثر ليونة في فتح الاعتمادات المستندية من أجل تسيير المبادلات التجارية عبر البلدين، غير أن إدراج تونس على اللوائح الدولية السوداء لتبييض الأموال جعل المصارف أكثر تشددا في مراقبة حركة الأموال بين تونس وجارتها الجنوبية.

المصارف التونسية تشدّد إجراءاتها خوفاً من عمليات غسل الأموال (فتحي بلعيد/ فرانس برس)

صناعة

ضريبة الكربون لحماية بيئة المغرب

الرباط ـ **مصطفى قماس**

قرر المغرب في سياق الإصلاح الجبائي الذي أعلنت عنه الحكومة، سنّ ضريبة الكربون، التي يراد منها ملاءمة الإنتاج الصناعي مع المعايير التي ستسري في العالم، خاصة في الاتحاد الأوروبي. جاء في البند السابع من مشروع قانون الإطار الخاص بالإصلاح الجبائي الذي اطلعت عليه «العربي الجديد»، أنه سيتم إحداث ضريبة الكربون من أجل حماية البيئة، دون الكشف عن تفاصيل أكثر. وتعتبر ضريبة الكربون ضريبة بيئية مباشرة، تفرض بشكل متناسب مع حجم «ديوكسيد الكربون» الصادر أثناء الإنتاج أو عند استعمال سلعة أو خدمة. ويقوم مبدأ الضريبة على أنه بالقدر الذي يصدر فيه منتج الغازات المتسببة في الاحتباس الحراري، يتم إخضاعه للضريبة، التي يراد منها الحد من الاحتباس الحراري. ويتصور رئيس الاتحاد العام لمقاولات المغرب، شكيب لعلج، أنه «إلى جانب الإكراهات التي ستفرضها هذه الضريبة بالنسبة للصناعة والتصدير، يمكنها أن تشكل أيضا فرصة لتعزيز القدرة التنافسية لعلامة (صنع في المغرب)». ويرى أن هذا التوجه يمكن أن يساعد على بروز صناعة مغربية خالية من الكربون، معتبرا أن ذلك ينسجم مع ما يوصي به تقرير النموذج التنموي الجديد، الذي يتهيأ للعمل على بلوغ 40 في المائة من الطاقات المتجددة في ما يتصل بالاستهلاك الوطني من الطاقة.

وتعتبر وزارة الصناعة والتجارة والاقتصاد الرقمي والأخضر، أن مسألة تخليص الاقتصاد المغربي من الكربون، لا تعتبر مسألة لها علاقة بالبيئة فقط، بل وصفتها بأنها «مسألة حياة أو موت»، خاصة في ظل توجه الاتحاد الأوروبي نحو إرساء ضريبة الكربون. ويتصور وزير الصناعة المغربي، مولاي حفيظ العلمي، أن المغرب سيتضرر على اعتبار أن 65 في المائة من صادراته تنجز مع أوروبا، مشددا على أن عدم تخليص الاقتصاد من الكربون، سيحول دون التصدير. ويؤكد المركز المغربي للظرفية في دراسة له، أن الصادرات المغربية في السوق الأوروبية، يجب أن تراعي تدبيرا غير جمركي له علاقة ببصمة الكربون، حيث إن عدم مراعاتها سيفرض على المصدرين أداء بضريبة إضافية متمثلة في ضريبة الكربون. ويلاحظ المركز أن فرض ضريبة الكربون من قبل الاتحاد الأوروبي، يمثل نوعا من التحدي للصادرات المغربية، خاصة أن البلدان المنافسة بدأت تستعد لذلك التدبير عبر ملاءمة منتجاتها مع التوجيه الأوروبي في مجال انبعاث الغازات الدفيئة. وينظر إلى هذه الضريبة باعتبارها تنسجم مع ملاءمة التوجه الجبائي للسياسة الوطنية في مجال التنمية المستدامة وحماية البيئة، وكذلك السعي إلى استحضار توجه البلدان الشريكة في مجال الضريبة على الكربون، خاصة الاتحاد الأوروبي. ولا يستبعد مراقبون أن يستفيد الفاعلون الاقتصاديون من فترة سماح بين سن الضريبة ودخولها حيز التطبيق، بما يتيح للمستثمرين الصناعيين ملاءمة سياساتهم لمتطلبات تلك الضريبة على صعيد الإنتاج. ويعتبر الخبير المغربي في مجال الطاقة المهدي الداودي، في حديثه لـ«العربي الجديد» أن المغرب يسعى إلى خفض الارتهان للطاقات التي يمكن أن تنطوي على انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري، وهو ما يبرر المشاريع التي أطلقها في السنوات الأخيرة في مجال الطاقة المتجددة. ويضيف أنه إذا كانت أسعار تلك الطاقات المتجددة قد اعتبرت مرتفعة في السابق، إلا أنها ما فتئت تنخفض كي تصبح أكثر تنافسية مقارنة بالغاز أو الفحم، غير أنه يشدد على ضرورة حل مشكلة تخزين الطاقة الكهربائية في المستقبل.

ووضع المغرب خطة لإنتاج الطاقات المتجددة، فهو يسعى في أفق 2030 إلى إنتاج حوالي نصف الكهرباء عبر الطاقات المتجددة، حيث وضعت عدة مشاريع لاستغلال الطاقات من الريح والشمس. ويُطرح على المغرب تحدٍّ يتمثل في تحويل تلك الطاقة المتجددة إلى المناطق الصناعية والمصانع بأسعار تنافسية.

الصناعة المغربية تسعى إلى تطبيق المعايير الدولية (فرانس برس)

أخبار العرب

تراجع فائض تجارة قطر 41,3 بالمئة خلال 2020

أظهرت بيانات رسمية، أمس الثلاثاء، انخفاض فائض الميزان التجاري السلعي لدولة قطر في 2020 بنسبة 41,3 بالمئة، بسبب تداعيات جائحة كورونا وانخفاض الطلب العالمي على الطاقة. وجاء، في بيان وزارة التخطيط والإحصاء، أن الميزان التجاري (الفرق بين إجمالي الصادرات والواردات) خلال العام الماضي سجل فائضاً بقيمة 93,43 مليار ريال (25,85 مليار دولار). كان فائض الميزان التجاري سجل 159,27 مليار ريال (44,08 مليار دولار) في 2019. يأتي التراجع القياسي في ظل تأثيرات فيروس كورونا على الاقتصادات العالمية، وتوقف حركة الإمدادات وانخفاض الاستهلاك وتراجع الطلب على الوقود. وأظهرت البيانات انخفاض الصادرات خلال العام الماضي بنسبة 29,4 بالمئة إلى 187,475 مليار ريال (51,89 مليار دولار)، من 265,483 مليار ريال (73,48 مليار دولار) في العام المقارن. وبالنسبة للواردات، أظهرت البيانات انخفاضها بوتيرة أقل بنسبة 11,5 بالمئة إلى 94,03 مليار ريال (26,02 مليار دولار)، من 106,20 مليارات ريال (29,39 مليار دولار).

غرفة صناعة مشتركة بين الأردن والعراق

وقع العراق والأردن اتفاقية لإنشاء غرفة صناعة مشتركة في إطار مساعي البلدين لتوسيع التعاون الاقتصادي بينهما. جاء ذلك على هامش مباحثات أجراها وزير الصناعة العراقي منهل الخباز مع وزيرة الصناعة والتجارة والتموين الأردنية مها علي، التي وصلت إلى بغداد في وقت سابق بزيارة رسمية لم تحدد مدتها. وقال بيان لوزارة الصناعة العراقية إن اتحاد الصناعات العراقي وغرفة الصناعة الأردنية «وقعا اتفاقية لإنشاء غرفة صناعة مشتركة، لتطوير الأنشطة الصناعية والاستثمارية، ونقل التقنية وتطوير الخدمات، والسعي لتأسيس شراكة اقتصادية بين البلدين». وأضاف البيان أن «الاتفاقية تهدف إلى تطوير التعاون في المجال الصناعي والتجاري وإنشاء الشراكات». وتنص الاتفاقية على تشجيع الصناعيين في البلدين على إنشاء مشاريع مُشتركة، وتبادُل المعلومات في المجالين الصناعي والتجاري، وفقا للبيان.

تقارير عربية

تجارة

الصومال: مخاوف من خسائر باهظة لأسواق الماشية

مقديشو ـ **الشافعي ابتدون**

مع قرب حلول موسم عيد الأضحى في الصومال، تنتعش آمال تجار الماشية في تحقيق أرباح جيدة هذا الموسم بعدما واجهوا خسائر مالية باهظة الموسم الماضي، بسبب الإغلاق العام نتيجة جائحة كورونا ومنع تصدير ماشيتهم إلى دول مجلس التعاون الخليجي، خصوصاً السعودية التي كانت تستورد من الصومال الأضاحي لنحرها في عيد الأضحى، إلّا أنّ الجائحة أوقفت عام 2020 حركة تصدير الماشية من القرن الأفريقي إلى الأسواق الخليجية.

وتصل المواشي إلى أسواق العاصمة مقديشو من كل حدب وصوب، استعداداً للاستهلاك المحلي الذي يتوقع أن يفوق هذا العام نسبة تصدير الماشية إلى الخارج بسبب قلة الطلب الخارجي وكثرة المعروض من المواشي، التي وصلت إلى سوق «دينيلي» جنوبي مقديشو من جميع المدن الصومالية.

عقبات تواجه القطاع أبرزها كورونا وعدم توافر اللقاحات للماشية

ويبحث التجّار عن أرباح مالية بعد سنة من الانكماش الاقتصادي، وهو ما أدى إلى انخفاض أسعار الماشية، إذ تتراوح أسعار الأغنام ما بين 50 دولاراً و130 دولاراً أميركياً للرأس الواحد.

قلق معزوج بالأمل

يخشى كثير من تجار الماشية من موجة خسائر جديدة هذا العام، من المحتمل أن تفاقم أوجاعهم الاقتصادية؛ إذ يتخوفون من تراجع المبيعات في أسواق المواشي، بسبب كثرة المعروض، وهو ما لا يمكن تعويضه نظراً لكلفة نقل الماشية المرتفعة نسبياً من المدن والقرى النائية إلى المدن الكبيرة. ورغم ذلك تبقى آمال بعض التجار معلقة لانتعاش تجارتهم هذا العام، بعد بدء موسم الأضاحي؛ إذ يمكن أن يصدّر الصومال المواشي إلى كلّ من السعودية وسلطنة عُمان.

يقول محمود دبري، وهو تاجر ماشية منذ عشرين عاماً، في حديث مع «العربي الجديد»، إنّ «مؤشرات هذا العام تحدد أنّ المعروض من المواشي في الأسواق سيكون كبيراً خلال الموسم الجاري، وأنّ المواشي التي تصدّر إلى الخارج، باتت نسبتها قليلة جداً، بسبب جائحة كورونا وتقليص أعداد الحجاج بشكل كبير في السعودية، لكنّ أسعار المواشي ما زالت مفتوحة حتى الآن».

ويشير دبري إلى أنّ الاستهلاك المحلي هو أمل تجار الماشية في البلاد، إذ يعولون على الإقبال المحلي كما حدث العام الماضي، عندما أغلقت الأسواق الخليجية أمام استقبال مواشي الصومال، مضيفاً: «الهيئات الإنسانية بدأت باستهلاك المواشي، لنحرها في العيد وتوزيع لحومها على الفقراء والنازحين في ضواحي العاصمة».

من جهته، يقول طاهر صلاد، وهو أحد تجّار الماشية في سوق «دينيلي» في حديث مع «العربي الجديد»: «نجمع المواشي من المدن الجنوبية والوسطى في البلاد، وتكمن المشكلة خلال هذه الفترة في تراجع الأسعار بسبب توقف حركة التصدير إلى الخارج». وحول أسعار المواشي، يقول صلاد إنّها متفاوتة بحسب الوزن، فبعض الغنم يباع بنحو 160 دولاراً وهذا هو الصنف الأول من المواشي، لكن، هناك حركة من المواشي الآتية إلى هذا السوق من الخارج، وهو ما يمكن أن يخفض الأسعار.

مشاكل عدة

وفق توقعات رسمية، يمكن أن يستعيد هذا القطاع عافيته في القريب العاجل، بسبب تراجع الجائحة من جهة، وهطول الأمطار في أنحاء متفرقة من البلاد، من جهة أخرى، وهو ما قد يحدّ من مشكلة التصحر والجفاف في بعض المناطق، ويحول المساحات الجافة إلى مراع خضراء تفتقت منها المواشي الصومالية، التي تعتمد على الكلأ الطبيعي بدلاً من تربيتها في حدائق وحظائر. وتواجه تجارة الماشية في البلاد بشكل عام مشاكل عدة لا تقتصر فقط على جائحة كورونا، بل تتمثل أيضاً في عدم تلقي الماشية تحصينات ضد الفيروسات، هذا فضلاً عن نفوق الآف منها بسبب مشكلة الجفاف أو الفيضانات المتكررة في البلاد، وهو ما يعرقل ازدهار تجارة الماشية محلياً وخارجياً.

تداعيات استمرار الجائحة

ويقول الباحث الاقتصادي، محمد باري، في حديث لـ«العربي الجديد»، إنّ «تصدير المواشي الصومالية إلى الخارج هو البديل المتاح حالياً لرفع الإنتاج المحلي، وهناك عقبات كثيرة تواجه هذا القطاع، خصوصاً من قبل الدول التي تستورد ماشية الصومال، لأسباب منها أنّ الماشية المحلية تعاني من فيروسات ولم تخضع بشكل جيد للقاحات الضرورية لتحصينها من الأمراض، هذا إلى جانب اندلاع الأزمة الخليجية عام 2018، وبسببها توقف تصدير الماشية المحلية إلى السعودية، فضلاً عن جائحة كورونا التي أثرت سلباً بشكل كبير على هذا القطاع».

ويشير باري إلى أنّ استمرار جائحة كورونا يمكن أن ينهش هذا القطاع الحيوي على التوالي، وبشكل كبير، لكن مع قرب تصدير الآف رؤوس الماشية إلى سلطنة عُمان والسعودية يمكن أن يشكل هذا بارقة أمل جديدة لتجار البلاد. وتشكل الثروة الحيوانية العمود الفقري لاقتصاد الصومال، إذ تمثل ثلاثة أرباع صادرات البلاد للخارج. ويمتلك الصومال 7 ملايين رأس إبل، كما يمتلك 40 مليون رأس ماشية من بقر وغنم وماعز. وتساهم هذه الثروة بنحو 40 في المائة من إجمالي الناتج المحلي رغم العقبات التي تواجه الاقتصاد الصومالي منذ انهيار الدولة المركزية عام 1991.

فتاة صومالية تقف في سوق للإبل حيث تنشط المبيعات في موسم عيد الأضحى (Getty)

«إيفر غيفن» تغادر المياه المصرية

غادرت السفينة البنمية «إيفرغيفن» المياه الإقليمية المصرية، ظهر أمس الثلاثاء، بعد احتجاز دام 107 أيام في البحيرات المرة التابعة لقناة السويس، عقب جنوحها في المجرى الملاحي للقناة في مارس/آذار الماضي. وأنهت قناة السويس، الأسبوع الماضي، الإجراءات النهائية لرفع الحجز التحفظي على السفينة، وغادرت الأخيرة لاستئناف رحلتها البحرية. وقالت مصادر ملاحية لـ«الأناضول»، إن السفينة غادرت بالفعل المياه الإقليمية بعد نحو 5 أيام من التسوية المالية؛ فيما أظهر موقع «VESSLEFINDER» الملاحي، أن السفينة عبرت المياه الدولية في البحر المتوسط. واتفقت مصر على تسوية مالية بقيمة 540 مليون دولار، بعدما طالبت هيئة القناة بنحو 960 مليونا بداية النزاع.

سورية

غلاء المازوت يفاقم أزمة النقل

ريان محمد

يعيش السوريون في مناطق سيطرة النظام منذ قرار رفع سعر مادة المازوت مساء يوم السبت الماضي، أزمة مواصلات وفوضى في تحديد تعرفة النقل، حيث ضاعف سائقو وسائل النقل التعرفة، الأمر الذي يزيد من الأعباء المعيشية على المواطنين.

وقد ازداد الوقت الذي يقضيه المواطن في العاصمة السورية دمشق، أبو عماد مهنا (47 عاماً)، على مواقف باصات النقل الداخلي، وإلى جانبه الكثير من المواطنين، بينهم أطفال ونساء وكبار في السن، ليبدأ الجميع بالهرولة مع إقبال باص نقل داخلي أو سرفيس، لعلهم يؤمنون موضع قدم، ذلك أن فرصة عثور المواطن على كرسي يجلس عليه أصبحت بعيدة المنال. ويقول مهنا في حديث مع «العربي الجديد»: «رفع أسعار المازوت خلق أزمة نقل بكل معنى الكلمة، فعدد المواطنين المتجمهرين على المواقف ارتفع بشكل لافت، ومدة انتظار الباص زادت كثيراً، ما يعني أن عدد وسائل النقل العاملة انخفض، وفي موجة الحر الشديد الناس يعيشون معاناة كبيرة في الذهاب لعملهم والعودة إلى منازلهم».

وتابع أن «المشكلة الأكبر هي ارتفاع تعرفة النقل، فجأة أصبحت مضاعفة، لتصير بدل المئة ليرة مئتي ليرة للفرد (الدولار = نحو 3200 ليرة)، وكنت أدفع أنا وأسرتي ألف ليرة في اليوم، وأصبح علينا بعد زيادة الأجرة أن ندفع ألفي ليرة».

وقال مهنا: «قد يكون السائق لديه الحق برفع أجرة النقل بعد أن تضاعف سعر الوقود، وشهدت الأسعار بشكل عام قفزة كبيرة جراء ذلك، لكن أنا من أين لي أن أحصل على الفرق؟ فزيادة الرواتب الضعيفة لن ننالها قبل الشهر القادم، فنحن ندفع طوال الشهر الحالي والزيادة الشهر المقبل وهي بالأصل لا تغطي أجور النقل».

من جانبه، قال السائق أبو عمر (52 عاماً)، الذي يعمل على خط فلسطين كرجات، في حديث مع «العربي الجديد»: «تعرفة النقل غير منطقية، وهي أقل بكثير مما يجب أن تكون، نحن لا نعمل فقط على المازوت، هناك زيوت وقطع غيار وإطارات وإصلاح ورسوم، وكل ذلك ارتفع كثيراً».

ولفت إلى أن المشكلة الأكبر هي نقص الوقود قبل أي شيء، فالمخصصات للسرفيس 30 لتراً يومياً غير كافية للعمل من الصباح إلى منتصف الليل على الأقل، ففي دمشق كان السرفيس أو السيارة يعملان على مدار الـ24 ساعة، ما يؤمن دخلاً لأربع عائلات.

أما اليوم، فالسرفيس بالكاد يؤمن دخلاً خجولاً لعائلة واحدة، فتجد أن غالبية مالكي السرفيس يعملون على سياراتهم، وإلا فلن تؤمن لهم دخلاً يعيلهم بالحد الأدنى».

وأضاف أن «النظام يعلم أن التعرفة التي يتقاضاها سرفيس وباص النقل الداخلي وسيارات الأجرة وحتى العاملة في النقل ما بين المحافظات هي أعلى من التسعيرة الرسمية، لكنه يغضّ البصر طالما لا توجد شكوى».

وكان العديد من وسائل النقل قد توقفت عن العمل في ظل فوضى تعرفة النقل، فيما وجد بعضهم أن بيع مخصصاتهم من الوقود في السوق السوداء أكثر فائدة مادياً، وخاصة أن سعر لتر المازوت في السوق السوداء قفز مع قرار النظام رفع سعره من 1200 ليرة إلى 2500 ليرة، فيما يتخوف المواطنون من استمرار أزمة نقص المازوت، وخاصة أن فصل الشتاء يقترب.

أخبار العالم

صادرات الحبوب التركية تتجاوز 4 مليارات دولار

تجاوزت عائدات صادرات الحبوب التركية 4 مليارات دولار، خلال الأشهر الـ 6 الأولى من العام الحالي. وبحسب معطيات اتحاد مصدري جنوب شرقي الأناضول في تركيا، فإنّ الحبوب والبقوليات كانت من أبرز الصادرات خلال النصف الأول من 2021. وسجلت صادرات القطاع المذكور خلال هذه الفترة، بحسب المعطيات التي أحصتها وكالة «الأناضول» نمواً بنسبة 19,7 في المائة، مقارنة بالنصف الأول من العام الماضي. وبلغت قيمة الصادرات من الحبوب والبقوليات، خلال الأشهر الـ 6 الأولى من العام الحالي، 4 مليارات و155 مليوناً و643 ألف دولار. وعلى صعيد الكمية، بلغ إجمالي صادرات الحبوب والبقوليات، خلال الفترة نفسها، 4 ملايين و972 ألفاً و430 طناً.

هيونداي تستأنف العمل في مصنعها بالبرازيل

قالت «هيونداي موتورز» أكبر شركة مصنعة للسيارات في كوريا الجنوبية لجهة المبيعات، أمس الثلاثاء، إنّها ستستأنف العمل في مصنعها بالبرازيل هذا الأسبوع، بعد 10 أيام من تجميد العمل هناك في ظل نقص عالمي في الرقائق الإلكترونية. وكانت «هيونداي» قد قالت في وقت سابق من الشهر الحالي، إنّها ستعلق العمل في مصنعها في بيراسيكابا في ساو باولو، ما بين يومي 5 و14 يوليو/ تموز بسبب نقص أشباه الموصلات.

وقالت «هيونداي» إنّ المصنع سيستأنف العمل جزئياً في يوم 15 يوليو، بنظام الوردية (المناوبة) الواحدة، على الرغم من نقص قطع الغيار (بعد خفض الإنتاج بمقدار الثلث الشهر الماضي)، مضيفةً أنّ نظام الوردية الواحدة سيستمر على الأرجح حتى 25 يوليو.

اقتصاد الناس

من المتوقع أن تهيمن ثلاث قضايا على قمة جو بايدن وأنجيلا ميركل بعد غد الخميس في واشنطن، وهي هاجس الغاز الروسي والأمن السيبراني الذي بات يهدد المنشآت الحيوية في أميركا وأوروبا، وتنامي العلاقات التجارية بين بعض دول اليورو والصين

قمة بايدن وميركل

3 قضايا يتصدرها الغاز الروسي والأمن السيبراني

لندن ـ **موسى مهدي**

تتوقع مصادر غربية أن يهيمن هاجس الطاقة، وعلى رأسها إمدادات الغاز الطبيعي الروسي لأوروبا الذي تستخدمه موسكو سلاحاً استراتيجياً في تعزيز نفوذها في القارة العجوز وإحداث شروخ في وحدة القرار الأوروبي، على قمة المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل مع الرئيس جو بايدن التي ستُعقد بعد غد الخميس في واشنطن. وربما فضّلت المستشارة الألمانية تسجيل آخر زياراتها إلى واشنطن، الحليف الاستراتيجي لدول الاتحاد الأوروبي، حتى تتمكن من وضع لمساتها على هندسة علاقة الاقتصاد والتجارة بين واشنطن وبروكسل، قبل الانتخابات التشريعية في ألمانيا التي ستجرى في 26 سبتمبر/ أيلول المقبل. وتغادر المستشارة ميركل مسرح النفوذ السياسي بعد 16 عاماً في أعقاب الانتخابات الألمانية، على الرغم من التوقعات بفوز حزبها في هذه الانتخابات. وحسب تحليل في موقع «اتلانتك كاونسل» يوم الإثنين، ستركّز القمة بين ميركل وبايدن على ثلاث قضايا رئيسية تشغل المعسكر الغربي الراسمالي في الوقت الراهن. وهذه القضايا هي قضايا إمدادات الطاقة الروسية لأوروبا التي ترى فيها واشنطن ركيزة رئيسية من ركائز النفوذ الروسي في أوروبا، و«غاز بروم» الروسية على تجديد عقد نقل الغاز إلى أوروبا عبر أوكرانيا بعد نهاية العقد الجاري الذي سينتهي في عام 2024.

وموضوع «نورد ستريم 2» الذي يمر تحت بحر البلطيق ويمد ألمانيا بنحو 55 مليار متر مكعب من الغاز الروسي سنوياً بعدّ من المواضيع الحساسة للسيادة الأوروبية والمثيرة للخلاف بين واشنطن وبروكسل، إذ بينما تنظر إليه أوروبا على أساس أنه موضوع تجاري وصفقة طاقة ليس إلا، تنظر إليه واشنطن بمنظار تكريس «الهيمنة الجيوسياسية» التي ينفذ من خلالها الرئيس الروسي فلاديمير بوتين للتأثير على القرار الأوروبي وتوجيه السياسة الخارجية لبروكسل. يذكر أن رفض روسيا ضخ الغاز الطبيعي عبر أوكرانيا أدّى إلى ارتفاع أسعار الغاز الطبيعي في أوروبا خلال العام الجاري، كما أدى إلى تراجع احتياطات الغاز الطبيعي بالعديد من الدول الأوروبية.

وحسب مصرف «رنيزانس كابيتال» الاستثماري الروسي فقد رفعت شركة «غاز بروم» سعر الغاز الطبيعي خلال العام الجاري من مبالغ تتراوح بين 200 و206 دولارات لكل ألف متر مكعب إلى 240 دولاراً لكل ألف متر مكعب. ويرى خبراء في تعليقات لصحيفة «فايننشيال تايمز» أن هذه الزيادة تمثل ابتزازاً من قبل «غاز بروم» للظروف التي تعيشها أوروبا بعد الحاجة وحاجتها الماسة للغاز الطبيعي. وتقول النائبة صوفمن، في تحليلها، إنه «في حال عدم توحد القرار الأوروبي بشأن نورد ستريم 2»، فإن موسكو ستعزّز نفوذها، وستواصل ابتزاز أوروبا عبر السيطرة على إمدادات الغاز الطبيعي».

على الصعيد الأميركي ربما يعمل بايدن على تشجيع دول الاتحاد الأوروبي عبر هذه القمة على زيادة شحنات الغاز الطبيعي المسال من مصادر أخرى، من بينها إبرام عقود طويلة الأجل مع الشركات الغاز في أميركا وأوروبا. أما بالنسبة لموضوع «الأمن السيبراني»، فقد قال مسؤول ألماني في تعليقات لموقع «سي أن بي سي» يوم الأثنين، إنه من المتوقع أن يتناول لقاء ميركل وبايدن قضية الأمن السيبراني في أوروبا وأميركا، بعد الهجمات الخطرة التي تعرضت لها منشآت حيوية خلال الشهور الأخيرة في أميركا، مثل خطوط تمويل الوقود لشركة «كولونيال بايبلاين» التي تغذي ثلث الولايات المتحدة بالمشتقات النفطية.

> بايدن غير راض عن العلاقات التجارية والاستثمارية بين برلين وبكين

وتتهم الولايات المتحدة عصابات روسية بتنفيذ الهجمات السيبرانية الأخيرة على شبكة المشتقات النفطية في أميركا، وكذلك على شركة اللحوم البرازيلية. وكانت الشركات الأميركية قد أضطرت إلى استيراد المشتقات النفطية من أوروبا خلال أسبوع كامل من نقص المحروقات في الساحل الشرقي الأميركي وتزايد الصفوف أمام محطات الوقود. وتعد المصافي الأميركية من مصادر التموين الرئيسي لأوروبا بالوقود، وبالتالي فإن الاجتماع بين ميركل وجو بايدن سيمنح اهتماماً رئيسياً لقضية الأمن السيبراني وشبكة المراقبة الإلكترونية وتبادل المعلومات بين الكتلة الأوروبية والولايات المتحدة. أما بخصوص محاصرة الصين التي يسعى الرئيس بايدن لتعزيز «التحالف الرأسمالي» ضد مختار تمددها التجاري والتقني في أوروبا، فيتوقع محللون أن يضغط بايدن على ميركل لتقليص التجارة مع الصين، وزيادة حجم التبادل في المقابل مع واشنطن. ويشير خبراء في تعليقات لقناة «سي أن بي سي» الأميركية إلى أن إدارة بايدن غير راضية عن الوجود الكثيف لشركات التقنية الألمانية في الصين، كما أنها غير راضية كذلك عن الاتفاقية التجارية التي توصل إليها الاتحاد الأوروبي والصين في بداية العام الماضي.

وكانت رئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون ديرلاين ورئيس المجلس الأوروبي شارل ميشال قد أعلنا في يناير/ كانون الثاني الماضي مع الرئيس الصيني شي جين بينغ عن اتفاق استثماري وتجاري واسع مع بكين. وهذا الاتفاق يعني تزايد النفوذ الصيني في التجارة الألمانية والأوروبية. وعلى صعيد نقاط الالتقاء بين برلين وواشنطن، فإن لدى بايدن أجندة واضحة داعمة لـ«النظام العالمي متعدد النفوذ» وللمؤسسات المالية والاقتصادية متعددة الأطراف القائمة، وعلى رأسها منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمات الأمم المتحدة، كما أنه يرغب في تجديد التحالف مع دول الاتحاد الأوروبي. وهذه القضايا تتفق تماماً مع السياسة الخارجية الألمانية.

ميركل وبايدن في لقاء سابق (Getty)

98% من نورد ستريم 2

اعلن ماتياس فارنيغ، المدير التنفيذي لشركة «نورد ستريم 2» المعنية بإدارة مشروع نقل الغاز الروسي إلى ألمانيا، أن المشروع تم تنفيذه بنسبة 98%. وكشف في مقابلة مع صحيفة «هاندلسبلات» الالمانية نشرت الاحد، ان شركته تتوقع الانتهاء من الاعمال الخاصة بمد انبوب الغاز اواخر اغسطس/ اب. وتوقع ان تستغرق الاعمال المتعلقة بالحصول على وثائق مختلفة واجراء اختبارات ضرورية ثلاثة اشهر اضافية.

خلاف «أوبك+» يهدد بحرب أسعار

باريس ـ **العربي الجديد**

قالت وكالة الطاقة الدولية، الثلاثاء، إنّ خلاف تحالف «أوبك+» بشأن ضخ المزيد من الإمدادات، قد يفضي إلى حرب أسعار لا سيما مع ارتفاع الطلب على الخام بفضل تسارع عمليات التطعيم ضد كورونا. وذكرت الوكالة في بيان، أنّ احتمال نشوب معركة على الحصة السوقية بين أعضاء «أوبك+»، حتى وإن كان مستبعداً، يهدد الأسواق النفطية.

ودخلت الإمارات في خلاف مع تحالف «أوبك+» حول تمديد اتفاق خفض إنتاج النفط لما بعد إبريل/نيسان 2022، ما يضغط على الأسعار. وتريد الإمارات زيادة الإنتاج وعدم تمديد اتفاق خفض الإنتاج من إبريل 2022 إلى ديسمبر/ كانون الأول 2022، وهو مقترح السعودية وروسيا. وأضافت الوكالة أنّ حالة الجمود الحالية في التحالف، تعني أنّ حصص الإنتاج ستظل عند مستويات يوليو/تموز الحالي، إلى حين إمكان التوصل لتسوية، فيما ستشهد الأسواق النفطية حالة من الشحّ في الوقت الذي ينتعش فيه الطلب. وذكرت أنّ أسعار النفط تفاعلت بقوة مع أزمة «أوبك+»، مع احتمالية حدوث أزمة إمدادات عميقة إذا لم يتم التوصل لاتفاق. وأضافت: «شهد الطلب على النفط تزايداً ملحوظاً، الشهر الماضي، في وقت ساهمت وتيرة التلقيح المرتفعة ضد كورونا في تحقيق نشاط اقتصادي قوي، لكن مع ضخّ دول «أوبك+» أقل من الكمية المطلوبة، يتوقع أن تكون الأسعار متقلبة».

ارتفاع ملحوظ لأسعار الوقود في أميركا (Getty)

مخاوف غربية من الأسهم الصينية

بكين ـ **العربي الجديد**

حثّ مصرف «مورغان ستانلي» الاستثماري الأميركي المستثمرين على توخّي الحذر بشأن الأسهم الصينية، بالنظر إلى الحملات التنظيمية الأخيرة التي شنتها الدولة على قطاع التكنولوجيا. وأوضح كبير خبراء آسيا واستراتيجيي الأسهم في الأسواق الناشئة بالبنك «جونانْ جارنر» لتليفزيون «سي إن بي سي» أن سبب تكرار هذه الدعوة هو وجود درجة عالية من عدم اليقين بشأن كيفية تأثير تلك الرقابة على المشهد الاستثماري والنمو التكنولوجي في الصين. وكانت الحكومة الصينية قد شددت إجراءات المراقبة وعرقلت عبر إجراءات استثنائية طرح العديد من شركات التقنية في البر الصيني. وأعلنت السلطات الأسبوع الماضي أن الصين تخطط لتعزيز الرقابة على جميع الشركات الصينية المدرجة في الخارج، بعدما اتخذت الصين إجراءات صارمة ضد تطبيق «ديدي» في أوائل يوليو/ تموز.

وأقترح منظم الفضاء الإلكتروني في الصين، يوم السبت، إخضاع أي شركة لديها بيانات عن أكثر من مليون مستخدم لمراجعة الأمن السيبراني قبل إدراجها في الخارج. وتخوّف الحكومة الصينية من احتمالات حظر أميركي لمزيد من شركات التقنية. وكانت العديد من المصارف الأميركية قد خفضت استثماراتها في بورصة هونغ كونغ خلال العام الجاري.

سيدة تمر أمام مؤشر هانغ سانغ الرئيسي ببورصة هونغ كونغ (Getty)

تضخم أميركا الأعلى في 13 عاماً

واشنطن ـ **العربي الجديد**

على عكس ما يصر عليه بنك الاحتياط الفيدرالي من كون معدلات التضخم المرتفعة التي ظهرت في الولايات المتحدة أخيراً مؤقتة، ولن تلبث أن تختفي مع عودة النشاط الاقتصادي إلى معدلاته الطبيعية بحلول العام القادم، أظهر مسح قامت به «وول ستريت جورنال» أن التضخم الأميركي ربما يصل إلى مستويات غير مشهودة منذ عقود، وأنه ربما يستمر أكثر كثيراً مما يتوقع البنك. وصباح الثلاثاء، أظهرت بيانات وزارة العمل الأميركية تسجيل مؤشر أسعار المستهلكين، والذي يعد أحد أهم مؤشرات التضخم لدى الفيدرالي، ارتفاعاً بنسبة 5,4% في يونيو/ حزيران، متجاوزاً توقعات الاقتصاديين، ليظل المعدل عند أعلى مستوياته في ثلاثة عشر عاماً.

وقفز مؤشر التضخم الأساسي، الذي يستبعد أسعار بعض منتجات الطاقة والطعام شديدة التقلب، بنسبة 0,9% مقارنة بالشهر الماضي، حيث سجل ارتفاع الأسعار في آخر شهور النصف الأول من العام بمعدل 4,5%، مقارنة بالشهر نفسه من عام 2020. وبعدما أنفقت الحكومة الأميركية، كما أغلب حكومات العالم المتقدم، تريليونات الدولارات، وبعد حصول أغلب الأسر منخفضة الدخل على كميات ضخمة من الأموال، أكد المسح الذي تم إجراؤه في الأسبوع الأول من الشهر الجاري على أكثر من 60 شركة وشمل أكاديميين وبعض من يعملون في القطاع المالي، أن جهود الحكومة الرامية إلى إنعاش الاقتصاد واضطرابات سلاسل الإمداد التي عادت للظهور مرة أخرى، ربما تتسبب في ارتفاع معدل التضخم إلى أعلى مستوياته في ما يقرب من ثلاثة عقود، متجاوزاً 2%، وأنه ربما يستمر عند تلك المستويات حتى عام 2023. وتوقع الخبراء الذين شملهم المسح أن يسجل معدل التضخم الأساسي في البلاد 3,2% خلال الربع الأخير من العام الحالي مقارنة بالعام الماضي، على أن يعاود الانخفاض إلى 2,3% خلال كل من عامي 2022 و2023، ما يعني معدل زيادة سنوية في الأسعار 2,58% خلال الفترة من 2021 إلى 2023، وهو ما لم تشهده البلاد منذ عام 1993. وتتجاوز توقعات الخبراء معدل التضخم الذي استهدفه الفيدرالي لسنوات، والمقدر بـ2%، والذي تخلى عنه مع اندلاع أزمة الجائحة وظهور تأثيراتها السلبية على الاقتصاد الأميركي وشركاته، الأمر الذي سيمثل الكثير من التحديات للمواطنين والشركات، كما للمستثمرين وصناع السياسة النقدية في البلاد. ولا يبدو أن الاقتصاد الأكبر في العالم سيكون وحيداً في مواجهة شبح التضخم، حيث اضطرت أغلب حكومات العالم، وتحديداً في الدول الغنية، إلى اقتراض تريليونات الدولارات لتمويل حزم إنعاش الاقتصاد ومساعدة الأسر، والتي تم ضخها على مدار الأشهر الخمسة عشر الأخيرة.

سوبرماركت في نيويورك (Getty)

رؤية

أخطر شريحة من المصريين

شريف عثمان

أدركت الدول «العاقلة» أن توفير التعليم الجيد لأبنائها يعد أفضل أنواع الاستثمار، فعمدت إلى بناء الجامعات، واستقدام أفضل الأساتذة، وتخصيص مبالغ ضخمة للبحث العلمي، لضمان الوقوف على أحدث مخرجات العصر في كل المجالات الحيوية.

ولم تعرف الدول «غير العاقلة» أهمية التعليم، فلم تهتم بالمستوى التعليمي الذي تقدمه لأبنائها، ليتراجع ترتيب جامعاتها على المستوى العالمي، ولتضخ كل عام مئات الآلاف من أنصاف المتعلمين إلى سوق العمل.

لم تكن لدى بعض الدول العاقلة الإمكانات المادية أو البشرية التي تسمح لها بتوفير محتوى تعليمي جيد يمكن التعويل عليه لإحداث نهضة في البلاد، إلا أنها لم تستسلم وقررت الاستعاضة عن ذلك بإرسال الدارسين إلى البلدان المتقدمة لينهلوا من جامعاتها، ثم يعودوا لبلدانهم لنقل ما تعلموه إليها. لم تكتف الصين بما لديها من جامعات قوية، حيث أرسلت عشرات الآلاف من الدارسين للتعلم في الولايات المتحدة، والاطلاع على أحدث ما وصل إليه العلم في الاقتصاد الأكبر والقوة العظمى رقم واحد في العالم.

شجعت الحكومة الصينية مواطنيها على السفر للدراسة بالخارج، وقدمت الكثير من الدعم المادي والمعنوي، وفتحت لهم الأبواب بعد إتمام دراستهم، وحفزتهم للمشاركة بأفكارهم في صنع القرار ووضع الخطط والتأسيس لمستقبل البلاد.

وتتهم الولايات المتحدة الصين بأنها تقوم بإرسال العشرات، بل المئات، من الضباط العاملين بالجيش الصيني، ومن أعضاء الحزب الشيوعي، للدراسة في الجامعات الأميركية للاطلاع على أحدث نظم التكنولوجيا في كافة العلوم، من أجل نقلها إلى بلدهم، إلا أنها لم تستطع إيقاف هذه الممارسات التي ربما تكون قد بدأت قبل عقود. أتت سياسة الصين أكلها، وعاد كثير من الطلبة الصينيين بعد الدراسة في الولايات المتحدة ليساهموا في صناعة النهضة في بلدهم، لترتقي الصين فتكون قوة عظمى حقيقية في فترة وجيزة، وليصبح اقتصادها ثاني أكبر اقتصاد في العالم، بينما يصنفه البعض، ومنهم جهاز الاستخبارات الأميركية (سي آي إيه)، باعتباره الاقتصاد الأكبر في العالم، باستخدام مفهوم تعادل القوى الشرائية.

لم تكتف الصين بتشجيع مواطنيها على الدراسة في الجامعات الأميركية، وإنما سعت لتطوير جامعاتها لتعظيم الاستفادة، ليرتفع تصنيف الجامعات الصينية ضمن أكبر جامعات العالم، ولتتجاوز خلال العام الماضي الجامعات الأميركية بعد دخول 204 جامعات من جامعاتها ضمن تصنيف CWTS LAIDEN لأفضل 1176 جامعة من 65 دولة، بينما لم تكن للولايات المتحدة سوى 198 جامعة في التصنيف نفسه.

ولمعرفة ما فعله التعليم الجيد للصينيين يكفي أن نلقي نظرة على حجم الجهد والعمل المبذول في الولايات المتحدة، ومحاولاتها حشد حلفائها الأوروبيين من أجل التصدي للتنين الصيني القادم بقوة، والذي ثبت عدم قدرة الولايات المتحدة حتى الآن على مواجهته بصورة فردية.

الأمر نفسه ينطبق على الطلبة الهنود، الذين دعمت حكومات بلدهم المتعاقبة سفرهم إلى الولايات المتحدة للدراسة، واستعانت بهم بعد انتهاء «دراستهم ليتولوا قيادة البلاد، حتى أصبح العالم المتقدم يتعامل مع البلد الذي كان في وقت من الأوقات رمزاً للفقر والجهل والعشوائية باعتباره القوة العظمى القادمة بعد الصين.

والأمر نفسه ينطبق على الكيان الصهيوني، الذي تلقى أغلب قادته وأعضاء حكوماته على مر السنين تعليمهم في الولايات المتحدة، وكذلك العديد من بلدان الخليج العربي.

وخلال حكمه للمملكة العربية السعودية، قرر الملك عبد الله بن عبد العزيز إيفاد خمسة آلاف طالب سعودي للولايات المتحدة كل عام، مع تحمله شخصياً نفقات سفرهم ودراستهم وإقامتهم ومياومتهم هناك، هم ومن يصطر لمرافقتهم إذا كانوا من النساء، كزوج أو آخ أو أب. وقبل أن يضرب فيروس كوفيد-19 العالم، كان هناك ما لا يقل عن ثمانين ألف طالب سعودي يدرسون في مراحل التعليم الجامعي، وما أعلى من ذلك، في الجامعات الأميركية.

وفي مصر، قالت نبيلة مكرم، وزيرة الهجرة المصرية، الأسبوع الماضي، إن «الدارسين المصريين بالخارج هم أخطر شريحة من المهاجرين نتيجة عدة عوامل، على رأسها الأفكار المغلوطة التي يتعرضون لها من أصحاب التوجهات المعادية لمصر». وأكدت الوزيرة، التي تحظى بثقة السيسي الكاملة، أن الجيلين الثاني والثالث من الشباب المصريين بالخارج «بحاجة لمزيد من التعريف بالمجتمع المصري والأفكار السليمة بعيدًا عما يسمعونه في الخارج عن جيش مصر من مغالطات، فكنا نستقدم العديد من المهاجرين ونأخذهم إلى العديد من المناطق، منها معهد ناصر العسكري ومناطق تدريب القوات المسلحة، للتعريف بما يفعله الجيش المصري».

تصريحات الأسبوع الماضي لم تكن الأولى للوزيرة، حيث سبقت لها الإشارة إلى إمكانية تجنيد المصريين الدارسين بالخارج للتجسس على زملائهم المصريين، حين قالت «الحقيقة أن شباب الجامعات قوة ناعمة كبيرة جداً، داخل الجامعات بتاعتهم، لأنه ممكن يوصللي كل الأفكار اللي بتبث بطريقة سلبية داخل الجامعات من جماعات أخرى»، مشيرةً إلى أن الطالب المصري الذي يدرس بالخارج «من الممكن جداً أن يتم استقطابه بأفكار مضادة لاتجاهات الدولة أو بأفكار تكفيرية».

حمدت الله وأنا أقرأ ما نُقل عن الوزيرة المصرية التي أتت في هذا الزمان، ولم تلحق بالعديد من المنتسبين لـ«أخطر شريحة في مصر» من السابقين من أمثال طه حسين وتوفيق الحكيم، وتذكرت ما فعلته مصر بأبنائها ممن درسوا بالخارج، من أمثال الدكتور محمد مرسي، رحمة الله عليه، والدكاترة محمد البرادعي وعصام حجي وعمرو دراج وعمرو حمزاوي، وغيرهم ممن كانت لهم «أفكار مضادة لاتجاهات الدولة».

لا يهم الدولة المصرية حالياً توفير التعليم الجيد لأبنائها، بقدر اهتمامها بأن يظل الجميع داخل حظيرتها، وتبذل الدولة كل الجهد والمال في محاولات منع الأفكار «المضادة لاتجاهات الدولة» من الوصول إليهم، ولا شك أن أغلب ما ينفق يذهب جفاءً، ولو تم توجيه كل هذا المال والجهد لتطوير التعليم، لما احتجنا من الأصل لإرسال أبنائنا للتعلم في الخارج، ولكن من الواضح أننا وتوجهات الدولة نعاني من تعارض المصالح.